

# حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الأربعاء

20 شعبان 1435 - 18 يونيو 2014





## الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
7	هيئة حقوق الإنسان
10	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية
27	حقوق الانسان في العالم



# الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

## حقوق الإنسان: 34 ألف شكوى من مواطنين ومقيمين خلال 10 سنوات

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 27 شعبان 1435 هـ - 25 يونيو 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140625/Con20140625708399.htm>

نواف عافت (الرياض)

كشفت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، عن استقبالها خلال العشر سنوات الماضية أكثر من 34 ألف قضية، تنوعت بين الإدارية 10 آلاف، والسجناء 5 آلاف، العمالية 3 آلاف، العنف الأسري 2000، الأحوال الشخصية 2400، الأحوال المدنية 2600، العنف ضد الطفل 328 حالة، القضائية 1490 حالة، وقضايا أخرى 4415 حالة.

وبينت الجمعية في تقرير لها، أن هذه القضايا هي شكاوى خاصة بالأفراد والشركات ومقدمي الخدمة من القطاع الخاص، متمثلة في: الاعتراض على قرار والمطالبة بتنفيذ حكم قضائي، تجاوز وتعد من بعض الجهات الإدارية، طول مدة الإجراءات، بطالة، اعتداء على ممتلكات وطلب تعويضات، أخطاء طبية، تلوث بيئي، ملاحقة غير نظامية، طلبات المساعدات المالية، تبني بعض المقترحات، وتقديم استشارات قانونية وشرعية.

وذكر التقرير أن الرياض حلت في المرتبة الأولى من حيث عدد الشكاوى التي بلغت 14 ألفاً، ثم جدة 8500، تليها جازان 4800، الشرقية 2950، مكة المكرمة 1705، المدينة المنورة 837، الجوف 440، وبلغ عدد الذكور المتقدمين بالشكاوى 21 ألفاً، بينما الإناث 12590.

وأضاف التقرير، أن الجمعية استقبلت خلال العام الماضي 3813 شكوى من فروع الجمعية المتنوعة، من 17 جنسية مقيمة في المملكة، بينما تقدم السعوديون بأكثر من 1022 شكوى على عدة جهات حكومية «وزارات وسفارات وغيرها»، واختلفت الشكاوى بين: الفصل التعسفي، أضرار السيول، متعثرين عن سداد الدين، طلب إعادة وظيفة، منع من السفر بقرار إداري، اعتراض على قرار، ومطالبة بمستحقات مالية لدى الإدارة وغيرها من الشكاوى.

## ضبط وإنذار 187 منشأة مخالفة لقرار منع العمل تحت الشمس

المصدر: جريدة الشرق الأوسط الاربعاء 27 شعبان 1435 هـ - 25 يونيو 2014 م

<http://classic.aawsat.com/details.asp?section=43&article=776990&issueno=12993#.U6pd2>

EBLyOE

الرياض: بندر الشريدة

أعلنت وزارة العمل السعودية في بيانها الصادر أمس، ضبط وإنذار 187 منشأة مخالفة لقرار منع العمل تحت أشعة الشمس الذي بدأ تطبيقه مطلع الأسبوع الماضي في كل مناطق ومحافظات البلاد، مبيّنة أن هذه المخالفات ناتجة عن تشغيل ما يقارب 500 عامل أثناء أوقات الحظر.

ورغم التشديدات الحكومية الفاضية بمنع العمل تحت أشعة الشمس الحارقة في وقت الذروة، فإن عددا من الجهات المشغلة لتلك العمالة ما زال يضرب بالقوانين والتشريعات والإنسانية والعمالية المتبعة في البلاد عرض الحائط، الأمر الذي دفع وزارة العمل السعودية إلى تجديد تأكيدها المضي بتطبيق القانون بحق أي مخالف لم يلتزم بما ورد في نص القرار. ومن جهته، أوضح عبد الله أبو ثنين، وكيل وزارة العمل للتفتيش وتطوير بيئة العمل، أن الفرق التفتيشية في مدينة الرياض ضبطت 96 منشأة مخالفة بتشغيلها 178 عاملا تحت أشعة الشمس، وفي المنطقة الشرقية 42 منشأة مخالفة بتشغيل 129 عاملا، ومحافظه عنيزة 18 منشأة مخالفة بتشغيل 71 عاملا.

وشدد على معاقبة مخالفي نظام منع العمل تحت أشعة الشمس الذي بدأ تطبيقه منتصف يونيو (حزيران) الجاري، ويستمر حتى منتصف سبتمبر (أيلول) المقبل، وذلك بغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف ريال ولا تزيد على عشرة آلاف ريال عن كل مخالفة، أو إغلاق المنشأة لمدة لا تزيد على شهر كامل، أو إغلاقها نهائيا، فيما يجوز الجمع بين الغرامة والإغلاق معا، مع إيقاف المتسببين بهذه المخالفات.

وأشار وكيل وزارة العمل للتفتيش وتطوير بيئة العمل، إلى أن هذا التنظيم يأتي حرصا من الوزارة على سلامة العاملين وما تقتضيه مصلحة العمل، نظرا لتغير الظروف المناخية في السعودية، التي قد تُعرض سلامة العمالة لأخطار جسيمة، مضيفا: «حيث تعمل وزارة العمل جاهدة على توفير بيئة عمل آمنة من مخاطر العمل المختلفة، ورفع مستوى كفاءة ووسائل الوقاية للحدّ من الإصابات والأمراض المهنية، وحماية العاملين من الحوادث، ما سينعكس على تحسين وزيادة مستوى الإنتاج، مخصصة في الوقت نفسه خطأ ساخنا لتلقي الشكاوى الخاصة بمخالفي تطبيق القرار وإجالتها لوكالة التفتيش وتطوير بيئة العمل، لاتخاذ الإجراء اللازم بحقهم». وتأتي تلك التحركات في ظل تبني وزارة العمل عددا من الخطوات الجادة لتفعيل حظر العمل في الأماكن المكشوفة تحت أشعة الشمس، وذلك عبر قيامها بمخاطبة المنشآت العاملة في قطاعات «البناء والتشييد، والمقاولات العامة، والصيانة والتشغيل»، والجهات الحكومية الشريكة؛ كوزارة الشؤون البلدية والقروية، والنقل، والإسكان؛ باعتبارها الجهات المعنية بتنفيذ مشاريع المدن والطرق والإسكان؛ وذلك لإبلاغ المنشآت المتعاقدة معها بالالتزام والتقيّد بما ورد في نص قرار منع العمل تحت أشعة الشمس، إلى جانب تعميم القرار على جميع مكاتب العمل لكتابة تقرير أسبوعي عن الحالات والملاحظات التي يجري رصدها خلال الجولات الميدانية التي تعمل عليها فرق تفتيشية تابعة للوزارة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

من جانبها، أكدت مصلحة الأرصاد الجوية لـ«الشرق الأوسط» عبر متحدثها الرسمي حسين القحطاني، إمكانية ارتفاع الحرارة خلال الأيام القليلة المقبلة إلى 50 درجة مئوية، مبينا أنه سبق أن تجاوزت درجة الحرارة في مدينة جدة قبل سنتين 52 درجة مئوية، الأمر الذي عده طبيعيا في أجواء السعودية التي تشهد في فصل الصيف درجات حرارة مرتفعة، خاصة

في المنطقة الوسطى، إضافة إلى المناطق الشرقية والشمالية الشرقية، متوقعا أن يكون متوسط درجات الحرارة هذه الأيام ما بين 38 و48 درجة مئوية.

بدورها، طالبت الدكتورة سهيلة زين العابدين، عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، عبر اتصال هاتفي أجرته «الشرق الأوسط»؛ جميع شركات المقاولات والتشييد والطرق كونها من أكثر الجهات المشغلة لهذه العمالة، بعمل وريديات مساوية لعمالها، أو الاستبدال بأوقات الدوام الرسمية أوقاتا تكون أكثر ملائمة بحسب طبيعة العمل الميداني، مثل: البدء بعد صلاة الفجر مباشرة إلى ما قبل ساعات الظهر الأولى.

وأوضحت أن بعض العمالة لا تجرؤ أحيانا على طلب تحويل عملها إلى فترات باردة، خوفا من رد فعل صاحب المنشأة، المتمثل في الفصل أو الإيقاف، فضلا عن أنها ليست لها دراية أصلا بقوانين العمل والعمال التي تجرم العمل تحت أشعة الشمس الحارقة، مشيرة إلى أن جمعية حقوق الإنسان من أوائل الجهات التي طالبت باعتماد هذا القرار، كونه يمس الجانب الإنساني والحقوقى للعاملين في تلك المنشآت، مناقشة مرة أخرى أصحاب العمل التزام هذه القرارات، ومن ثم متابعتها أيضا من قبل أعضاء الجمعية بالتنسيق المباشر مع وزارة العمل كونها الجهة التشريعية والمنظمة لسوق العمل السعودية



## أم تقتل طفلتها

المصدر: جريدة العربية نت الاربعاء 27 شعبان 1435هـ - 25 يونيو 2014م  
[اضغط هنا](#)

جدة - نواف القثامي

لم تكن تعلم سيدة في الطائف أن ثمن انفعالها الذي تجسد على هيئة دفعة خفيفة لطفلها ذات العام والنصف سيكون وفاة الطفلة التي سقطت على رأسها وفارقت الحياة وتركت والدتها تعيش في حالة نفسية سيئة وهي رهن التوقيف في إحدى سجون المحافظة.

وتعود القصة إلى ما قبل عام بحسب عادل الثبيتي ممثل جمعية حقوق الإنسان في الطائف الذي قال لـ"العربية نت" "كانت قصة حزينة ومؤلمة وغير متوقعة بالنسبة لوالدة الطفلة، فوفقاً لما علمت عرفنا أنها كانت في حالة انفعال واقتربت منها الطفلة فدفعها لتسقط الطفلة على رأسها وتفارق الحياة."

وأضاف الثبيتي للعربية نت "هذه القصة يجب أن تكون تنبيهاً للآباء والأمهات حول طريقة تعاملهم مع أبنائهم، وعادة عندما يكون الأطفال في أول سنوات حياتهم فإنهم يتسمون بصفات العناد والمساكسة، وهذا يتطلب أن يقابل بالاحتواء والحنان وأساليب تربوية بعيدة عن الضرب ورفع الصوت."

وتعرف السعودية خلال الأعوام الأخيرة فعاليات متعددة تقيمها جهات حكومية وخاصة، وتركز على دور تثقيفي بحث في طرق التعامل بين أفراد الأسرة وأساليب تربية الطفل واحتواء المشاكل والخلافات الزوجية التي قد تؤثر على مستقبل الطفل.

وحول هذا الأمر يعود الثبيتي ممثل جمعية حقوق الإنسان في الطائف ليقول للعربية نت "أنصح الآباء والأمهات بأخذ دورة القنينة الزوجية هشه الدورة مهمة فهي تعلم الأب والأم كيف يتخلصن من ضغوطات ومشاكل العمل حتى لا تؤثر داخل المنزل، وكذلك تجاوز الخلافات الزوجية وعدم إظهارها أمام الأطفال أو الانفعال أمامهم."

يذكر أن الانفصال كان سبباً بداية الشهر الحالي في تسديدة سيده خمسينية في مدينة الباحة طعنة غائرة في صدر ابنها العشري أدت إلى وفاته حين كان بهم بمغادرة المنزل اثر خلافات مع والدته التي فشلت في إقناعه برفض فكرة الخروج من المنزل قبل أن تسدد تلك الطعنة وهو في طريقه للخروج من المنزل.



## تكليف لجنة بالتواصل مع الشورى لتحديد الآليات

### خطوات جادة لنقل اختصاص 104 لجان إدارية لوزارة العدل

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 27 شعبان 1435 هـ - 25 يونيو 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140625/Con20140625708398.htm>

عدنان الشبراوي (جدة)

كلف وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى فريق عمل على مستوى عال برئاسة الشيخ سعود العميقان، بالتواصل مع مجلس الشورى لمناقشة موضوع اللجان والهيئات القضائية التي لا تزال خارج مظلة الوزارة واقتراح آليات العمل للبدء في تطبيق تدريجي لنقل ودمج وإلغاء نحو 104 لجان إدارية تصدر قرارات تسري سريان الصكوك الشرعية ومنها قرارات نهائية لا يجوز استئنافها أمام ديوان المظالم.

وتتخذ جل هذه اللجان من الوزارات التي تتبعها مقرا لها وتنظر في نحو 200 ألف قضية سنويا ستصبح لاحقا تحت مظلة القضاء العام لوزارة العدل تمشيا مع مشروع خادم الحرمين لتطوير مرفق القضاء.

وكون المجلس الأعلى للقضاء لجنة برئاسة عضو المجلس الشيخ محمد أمين مرداد لتطبيق آلية نظام القضاء، ومنها ضم الهيئات واللجان تحت مظلة وزارة العدل وسلطة المجلس الأعلى للقضاء.

وقال لـ «عكاظ» الشيخ محمد أمين مرداد إن التواصل مع مجلس الشورى سيكون مصحوبا بالتوصيات التي انتهت إليها ورشة ملتمقى اللجان القضائية التي نظمتها الوزارة مؤخرا، لافتا إلى بدء خطوات عملية جديدة تجاه هذا الملف والتنسيق مع عدد من الوزارات والجهات المعنية بهدف دمج وإلغاء هذه اللجان القضائية على مراحل بحيث تتحول أعمالها إلى القضاء العام في وزارة العدل تدريجيا.

وقال إن وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء طالب الجهات ذات العلاقة بتزويد الوزارة بمرئياتها تجاه هذه الخطوة التي تهدف إلى توحيد عمليات التقاضي في منظومة واحدة.

بدوره قال الدكتور عمر الخولي أستاذ القانون في جامعة الملك عبدالعزيز والمستشار القانوني في هيئة حقوق الإنسان، إن آلية العمل التنفيذية المصاحبة لنظامي القضاء وديوان المظالم تضمنت استيعاب ما يعرف بـ (قضاء الظل) أو (المحاكم الخفية) ومع ذلك لم يتم استيعاب أي منها تحت مظلة القضاء باستثناء لجنة الغش التجاري ومكافحة التستر، بل تم إنشاء أربع لجان إضافية بعد صدور النظام ليصل مجموع هذه اللجان إلى 104 لجان مدنية (إدارية) والمأمول أن يبدأ العمل باستيعابها تحت مظلة القضاء العام.

ويؤكد عضو هيئة التحقيق والادعاء العام السابق المحامي والمستشار القانوني صالح الغامدي أن ضم اللجان القضائية تحت مظلة السلطة القضائية مطلب إيجابي وهام، وخطوة في الاتجاه الصحيح ستحد من الأخطاء والتناقضات المرصودة على أعمال بعض هذه اللجان.

وبينت المحامية بيان زهران أن أعمال تلك اللجان ستتحول للمحاكم المتخصصة (العامة، الجزائية، الأحوال الشخصية، العمالية، التجارية، والإدارية) وهي خطوة مهمة نحو القضاء المتخصص، مشيرة إلى أن وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء يسيران بخطى حثيثة لتنفيذ مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء وتوحيد جهة التقاضي والحد من اللجان المتناثرة في الجهات الحكومية.

## هيئة حقوق الإنسان



## اليامي يدعو للمصادقة على الميثاق العربي لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 27 شعبان 1435 هـ - 25 يونيو 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/mobile/20140625/Con20140625708541.htm>

واس (القاهرة)

دعا الدكتور هادي بن علي اليامي رئيس اللجنة العربية لحقوق الإنسان الدول العربية التي لم تصادق على الميثاق العربي لحقوق الإنسان إلى سرعة المصادقة عليه بوصفه أول آلية إقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في الوطن العربي، موضحا أن هناك مسعى لتنظيم ورشة عمل إقليمية مشتركة مع البرلمان العربي حول تعريف البرلمانين العرب بالميثاق العربي لحقوق الإنسان وحث دولهم على التصديق على الميثاق وتقديم تقاريرها إلى اللجنة وتنفيذ ملاحظاتها وتوصياتها. جاء ذلك في ختام أعمال الاجتماع السادس والعشرين للجنة حقوق الإنسان العربية برئاسته أمس والتي عقدت بالقاهرة على مدى خمسة أيام، وناقشت توصيات وملاحظات أعضاء اللجنة النهائية على التقرير الذي قدمته دولة الإمارات العربية حول أوضاع حقوق الإنسان فيها والذي تم استعراضه مع وفد حكومي من الدولة في فبراير الماضي. وأضاف أن اللجنة ناقشت العديد من الموضوعات المطروحة على جدول أعمالها كان في مقدمتها اعتماد الملاحظات والتوصيات الختامية الخاصة بتقرير دولة الإمارات العربية المتحدة.

## • الجوف حلوة“ يطلق فعالياتته بحضور ألفي عائلة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 27 شعبان 1435 هـ - 25 يونيو 2014م

<http://www.alriyadh.com/947155>

الجوف - فهد الكريع

انطلقت فعاليات مهرجان الجوف حلوة 35 ليلة بمنتزه الخزامى بسكاكا والذي ينظمه فرع الهيئة العامة للسياحة والآثار بالمنطقة بالتعاون مع أمانة الجوف وتستمر فعالياته حتى 28 شعبان. وبدأت فعاليات المهرجان بحضور مدير عام فرع الهيئة الأستاذ حسين الخليفة وسط حضور كبير بالمنتزه بلغ ألفي عائلة حيث احتشدت أعداد كبيرة حول مسرح الفعاليات الذي قدم عروضاً ترفيهية ومسابقات للأطفال في بداية عروضه، كما قدم عروضاً استعراضية للحضور مع فرقة أطياف بتفاعل كبير من الحضور والأطفال. وشمل المهرجان معرض للمأكولات الشعبية من الأسر المنتجة حيث تقدم الأسر الكبسة والجريش والمرقوق وورق العنب والحلويات المختلفة، كما يضم معارض توعوية لهيئة السياحة تقدم مطويات وصوراً للتعريف بمنطقة الجوف، وجناحاً لهيئة حقوق الإنسان تقدم مطويات للتعريف بها وبمهامها، ومعرضاً للترشيد باستخدام المياه تنظمه مياه الجوف، وضمن فعاليات المهرجان يوجد ركن الرسم على الوجه للأطفال، وبيت الشعر الجوفي الذي يقدم القهوة العربية والشاي للزوار. وقال الخليفة إن الحضور الكبير في أول أيام المهرجان يشير إلى رغبة الأهالي والسياح بمثل هذه الفعاليات التي تحرص الهيئة على تنظيمها لإنعاش ليالي الصيف بالمنطقة، وقال إن المهرجان يحتوي عدداً من العروض والفعاليات خلال 10 أيام. وشكر أمانة الجوف على التجهيز العالي الذي تتمتع به حديقة الخزامى مؤكداً أنها أحد عوامل الجذب لحضور المهرجان حيث تتميز بتصميم راق وإضاءة جيدة للعائلات للحفاظ على خصوصيتها وألعاب متنوعة، كما تتاح في الحديقة خدمة الاتصال اللاسلكي بالإنترنت مجاناً للزوار، كما شكر مديرية المياه وهيئة الأمر بالمعروف لمشاركتهم بالتنظيم وجميع العاملين وتمنى ليالي ممتعة لأهالي وزوار الجوف من خلال المهرجان. ولفت الخليفة إلى أن اعتدال الأجواء مساء يحفز للخروج والتنزه حيث تصل درجة الحرارة إلى 20 درجة تزيد المسطحات الخضراء من اعتدالها، وقال إن المنطقة تحظى بالتنوع السياحي خاصة في فترة الصيف ما بين المنتزهات والمزارع و"الطعوس" إضافة للبحيرة والمواقع الأثرية وكل هذا مع وجود فعاليات الجوف حلوة يجعل الجوف اختياراً جيداً لقضاء الإجازة.

## أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

## نيابة عن الملك.. رعى الاجتماع السنوي الـ 39 لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية ولي العهد: المملكة حريصة على تحقيق التضامن بين الدول الإسلامية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 27 شعبان 1435 هـ - 25 يونيو 2014 م  
<http://www.alriyadh.com/947307>

جدة صالح الرويس

نيابة عن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله، رعى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع - حفظه الله - في جدة مساء أمس الاجتماع السنوي التاسع والثلاثين لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية وافتتاح أعماله والاحتفال بمناسبة مرور 40 عاماً على إنشاء البنك الإسلامي للتنمية. ولدى وصول سمو ولي العهد يرافقه صاحب السمو الملكي الأمير بندر بن سلمان بن عبدالعزيز، كان في استقبال سموه صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن ماجد بن عبدالعزيز محافظ جدة، وصاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن عبدالله بن عبدالعزيز أمير منطقة مكة المكرمة، وسمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم، وصاحب السمو الأمير فواز بن ناصر بن فهد، ومعالي وزير المالية رئيس مجلس محافظي البنك الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز العساف، ومعالي رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية الدكتور أحمد بن محمد علي.

وفور وصول سمو ولي العهد صافح نيابة عن خادم الحرمين الشريفين 12 طفلاً يمثلون ألف يتيم من ضحايا (التسونامي) في إندونيسيا الذين يكفلهم خادم الحرمين الشريفين لمدة خمسة عشر عاماً ويقوم البنك الإسلامي للتنمية بالإشراف على كفالتهم. وقد عبر هؤلاء الأطفال عن شكرهم وتقديرهم وزملائهم لمقام خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وحكومة وشعب المملكة على هذه اللفتة الإنسانية.

عقب ذلك التقطت الصور التذكارية لسمو ولي العهد والمحافظين للبنك.

وبعد أن أخذ سموه مكانه في القاعة الرئيسية بدئ الحفل بآيات من الذكر الحكيم.

بعد ذلك جرى عرض مقطع وثائقي للمقابلة مع سمو الأمير سلمان بن عبدالعزيز بعد افتتاحه الاجتماع التأسيسي لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية بتاريخ 1975/7/15هـ في الرياض.

إثر ذلك ألقى نائب حاكم دبي وزير المالية محافظ البنك الإسلامي للتنمية عن دولة الإمارات العربية المتحدة سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم كلمة بهذه المناسبة عبر خلالها عن شكره للمملكة حكومة وشعباً على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة كما أشاد بالدعم الكبير والمستمر الذي تحظى به مجموعة البنك من قبل خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله.

وأكد أن دولة الإمارات سعت منذ الإعلان عن إنشاء البنك الإسلامي للتنمية في ديسمبر عام 1973 إلى أن تكون من المؤسسين الرئيسيين والداعين لنمو عمليات البنك بما فيه خدمة مجالات التنمية بما فيها الدول الاعضاء، حيث ما كنا وما زلنا بثقة تامة في خدمة المشاريع التنموية التي تدعو للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للنهوض بمعدل النمو الاقتصادي وإيجاد فرص عمل في الدول الإسلامية.

وقال: عليه فإننا نرى ضرورة التركيز خلال الفترة المقبلة عبر مجموعة البنك والصناديق التابعة والمتخصصة في توفير متطلبات الدول الاعضاء عبر استراتيجية تنتهج تسهيل الإجراءات تهدف إلى تسهيل الاجراءات وتقليل الوقت اللازم

للتمويل والتركيز في المشاريع الحيوية والمتعلقة لخلق الوظائف ونحن في دولة الامارات على استعداد لمساعدة البنك من خلال نقل خبراتنا والاستفادة من كوننا عاصمة للاقتصاد الاسلامي ولكي نساعد الدول الاستفادة من مواردها الخاصة. بعد ذلك ألقى معالي أمين عام منظمة التعاون الإسلامي الأستاذ أيد بن أمين مدني استعرض خلالها الخطوات التي خطتها البنك في مسيرته الموفقة، في سبيل تعزيز النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وما حققه من إنجازات عالمية لعل من أبرزها حصول البنك على أعلى التصنيفات الائتمانية على مدى 12 عاماً متتالية. وقال: إن الاجتماعات المتعددة التي عقدت في الآونة الاخيرة بين البنك والمنظمة هيأت الظروف لتحسين علاقات العمل والتنسيق والشراكة بين أجهزة المنظمة وما يجب أن تتسم به معالمها، كما ركزت تلك الاجتماعات في الأوليات اللازمة لتعزيز نشاطنا وفي هذا السياق نشير إلى ما تحقق من مختلف صناديق مكافحة الفقر وهي صناديق متخصصة إضافة لدور البنك الإسلامي لتوفير مشاريع البنية التحتية ونأمل أن ترى هذه الصناديق حراكا أكبر خلال المرحلة المقبلة. وأكد عمل المنظمة بشكل وثيق مع البنك في القروض الصغيرة وذلك بالتنسيق والتعاون مع الدول الأعضاء صاحبة التجربة في هذا النوع من القروض التي تبعث للتعاون وتنعش المجتمع، مشيراً إلى أن هذه القروض الصغيرة وسيلة ناجحة في محاربة الفقر والبطالة.

واستطرد قائلاً: لا يفوتني في هذه المناسبة أن أشيد بالتمويل الاجتماعي للدول الأعضاء بما يتيح فرصة للاستفادة من أموال الزكاة، كما انتهز هذه الفرصة لأعرب عن تطلعنا بالتوقيع على الاتفاقيات التجارية والاقتصادية للمنظمة بمافي ذلك الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والتجاري وتشجيع الاستثمارات واتفاقية لنظام الأفضليات والبروتوكول التجاري وقواعد المنشأ وغير ذلك وهي اتفاقيات تسعى في تنشيط التجارة البينية وما يتبع ذلك من نشاط ونمو اقتصادي. وقال: لا بد أن نذكر مبادرة البنك الإسلامي للتنمية في رؤية البنك حتى عام 1440هـ التي تأتي في وقت تعكف منظمة البنك الإسلامي على مراجعة فعاليات عمل منظمة التعاون الإسلامي للمرحلة القادمة، إن مستقبل العمل الإسلامي المشترك الذي تجسده المنظمة ويمثله البنك مملوء بالتحديات.. إلا أنه مستقبلاً واعد بإذن الله. ثم جرى عرض فيديو قصير لمقابلات مع بعض الشخصيات التي واكبت مسيرة البنك منذ إنشائه. بعدها ألقى معالي رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية الدكتور أحمد بن محمد علي كلمة رحب خلالها بصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود موجهاً رسالة شكر وعرفان للدول الأعضاء.

وعبر عن سروره باحتفال البنك بالذكرى الـ 40 لتقييم أدائه وحصاد الرؤى لبناء استراتيجي جديد، مبرزاً الدعم الذي يلقاه من الدول الأعضاء جمعاً ومكانة هذا الدعم في تحقيق النجاح. وتحدث معاليه حول البدء في إنشاء مشروع البنك الإسلامي للتنمية الذي بدأ في مرحلة مملوءة بالتحديات قائلاً: اليوم يقف نجاح البنك شاهداً على هذه المسيرة للمؤسسين ولقد كان هذا الدعم الذي لقيه البنك كبيراً وهذا ما كشفه تصنيف البنك AAA "أعلى تصنيف إئتماني".

وأشار إلى أنه من سبل الدعم هي سلسلة الاستجابات المتتالية كلما احتاج البنك لزيادة رأس المال الذي ارتفع من 3 مليارات دولار أمريكي إلى 150 مليار دولار أمريكي، لافتاً إلى أنه من صنوف الدعم مثابة الدول الأعضاء على الوفاء بالالتزامات المالية تجاههم وحرصهم على التعاون مع البنك.

بعدها ألقى معالي وزير المالية الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز العساف كلمة أكد في مستهلها على الدعم والرعاية التي يحظى بها البنك الإسلامي للتنمية ما جعل عملياته تنمو ونشاطه يتوسع بشكل ملحوظ حتى أصبح مجموعة من المؤسسات المتخصصة تسهم بفاعلية في دعم الجهود التنموية في البلدان الأعضاء، وفي تعزيز التمويل الإسلامي المتوافق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية السمحة. وأضاف قائلاً: إن الأسس التي قام عليها البنك أسس راسخة ونييلة وإن الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها أهداف استراتيجية وحيوية في مسيرة دولة الأعضاء، وأن الإنجاز الأهم في مسيرة البنك على مدى العقود الأربعة الماضية، يتمثل في التغييرات الإيجابية التي أحدثها البنك في حياة ملايين البشر بالدول الأعضاء، وفي المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء وهذا الانجاز يعمق الشعور بالمسؤولية بضرورة العمل المستمر لتطوير أعمال البنك، ويأتي في هذا السياق العمل المتكامل الذي قامت به المجموعة المتمثل في "التقويم التاريخي والإطار الاستراتيجي العشري"، لرسم مستقبل مشرق لمجموعة البنك يعزز دورها بإذن الله. وزف معاليه صدور أمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بمنح الدكتور أحمد محمد علي وشاح الملك عبدالعزيز من الدرجة الثانية وذلك تويجاً للتقدير الذي يحظى به معاليه.

إثر ذلك ألقى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود الكلمة التالية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.. أيها الإخوة: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. باسم سيدي خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أرحب بكم في بلدكم، المملكة العربية السعودية، وأشكر لكم جهودكم في خدمة أمتكم الإسلامية والعمل على نهضتها ونموها.

إن المملكة العربية السعودية حريصة على تحقيق التضامن بين الدول الإسلامية، وهذه هي سياستها المستقرة والثابتة؛ لأنها ناشئة من الأسس التي قامت عليها، امتثالاً لأمر ربنا جل وعلا بالتضامن وعدم الفرقة فقال جل من قائل (واعصموا جسد الله جميعاً ولا تفرقوا) وقال رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم "مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمل والسهر".

لقد أعطت المملكة اهتماماً عملياً بالتضامن المنشود، وعملت له في الماضي والحاضر، من خلال الأطر التي تربطها بالدول والشعوب الإسلامية، ويجسد البنك الإسلامي للتنمية أبرز الأمثلة على ذلك، حيث بادر أخي الملك فيصل بن عبدالعزيز - رحمه الله - بطرحه فكرة تبنتها منظمة التعاون الإسلامي.

كما جاء قرار مؤتمر القمة الاستثنائي الرابع، الذي كان موضوعه "التضامن الإسلامي"، وعقد في رمضان من عام 1433هـ، بجوار بيت الله الحرام، لتعزيز موارد البنك بمبادرة من سيدي خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - استمراراً لتجسيد هذا المبدأ والأصل المتين في سياسة المملكة العربية السعودية. إن رؤية المملكة تقوم على الشمولية في المسؤولية نحو تحقيق التضامن، فلا تناط هذه المهمة بالحكومات وحدها، فللمنظمات والمؤسسات مثل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية دور مهم في ذلك، والأمر يحتاج إلى تنسيق الجهود في العمل والتنفيذ؛ لأن الهدف من التضامن الإسلامي هو تجميع قدرات الأمة على ما يصلح حالها ويبعد عنها الشرور، ويرفعها إلى مستوى المشاركة الفاعلة في خدمة القضايا الإنسانية، وذلك كفيلاً - بتوفيق الله وعونه - في تجاوز العراقيل والعوائق، التي تهون بالاستعانة بالله والثقة بوعده، وبذل الوسع والطاقة.

أيها الإخوة: تواجه دول العالم الإسلامي تحديات كبيرة تتطلب العمل بشكل متواصل ودون كلل لمواجهتها، ومن أبرزها التحديات الاقتصادية التي تتمثل بتحقيق تنمية بشرية، ونمو اقتصادي مستدام، وتعزيز السلام والاستقرار في العالم الإسلامي وخارجه، وتقوية الشعور بهوية واحدة ومصير مشترك، وهذه التحديات تتطلب برامج طموحة للإصلاح ومعالجة الضعف الاقتصادي، والتكيف مع البيئة الاقتصادية العالمية المتغيرة، وتعزيز الجهود للقضاء على معوقات التنمية، وإشاعة الوسطية والاعتدال، ونحن نقدر لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية مساعدتها للدول الأعضاء لمواجهة هذه التحديات. إن المملكة العربية السعودية تعترف بأنها المقر لهذا الصرح الكبير، وتؤكد إيمانها بالراسخ برسائله ومهمته، ونهئى البنك بمرور أربعين سنة على إنشائه، وبهذه المناسبة نثمن قيامه بمراجعة مسيرته، وهذه علامة نضح ووعي لتقييم ومراجعة ما أنجز وما ينبغي إنجازه، في ضوء الأهداف النبيلة التي قام عليها. ونشكر كافة من أسهم في هذه المسيرة الخيرة، وبشكل خاص معالي الدكتور أحمد محمد علي - مدير البنك - لجهوده الكبيرة في تطور ونمو المجموعة، فما حققته المجموعة من إنجازات محل اعتزازنا جميعاً، ودافع لمواصلة العمل والتطوير، ونؤكد استمرار دعم المملكة العربية السعودية لهذه المجموعة لمزيد من النمو والنجاح.

وفي الختام أشكر المجموعة ولكم جهودكم في خدمة دينكم وأمتكم، سائلاً المولى عز وجل العون والتوفيق ولاجتماعاتكم النجاح والسداد. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته. إثر ذلك تفضل صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع بتقليد معالي رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وشاح الملك عبدالعزيز من الدرجة الثانية الذي أمر خادم الحرمين الشريفين بمنحه إياه.

بعدها تسلم سموه هدية تذكارية بهذه المناسبة من معالي وزير المالية ومن معالي رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. حضر الحفل صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن نواف بن عبدالعزيز، وفخامة الرئيس الإندونيسي السابق بهاء الدين حبيبي، ومؤسس شركة مايكروسوفت الرئيس المشارك لمؤسسة بيل ومليندا جيتس الخيرية السيد بيل جيتس، ومعالي الأمين العام الأسبق لمنظمة التعاون الإسلامي الدكتور حامد الغابدي، ووزراء المالية بالدول الإسلامية.

بعد ذلك غادر سمو ولي العهد مقر الحفل مودعاً بمثل ما استقبل به من حفاوة وتكريم.

## أقر انفرادات «الرياض» بشأن الإسكان والتأمينات وتعديل نظام هيئة التحقيق والادعاء

### الشورى يطالب «الإسكان» بتجهيز أراضيها وتوزيعها على المواطنين وفق برنامج زمني

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 27 شعبان 1435 هـ - 25 يونيو 2014  
<http://www.alriyadh.com/947138>

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي  
أقر مجلس الشورى أمس الثلاثاء جميع التوصيات التي انفردت بها «الرياض» على تقارير وزارة الإسكان والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ومؤسسة التدريب التقني والمهني، وتعديلات نظام هيئة التحقيق والادعاء العام، وطالب وزارة الإسكان بالإسراع في تجهيز ما لديها من أراضٍ ووضع برنامج زمني لتوزيعها على المواطنين بعد صدور آلية الاستحقاق، وإيجاد حلول عاجلة للاستفادة من الأراضي البيضاء المخصصة للاستخدام السكني داخل النطاق العمراني، والتنسيق مع صندوق التنمية العقارية لإيجاد مساندة للتمويل العقاري من خلال القطاع الخاص بشروط وإجراءات ميسرة، إضافة إلى تعزيز دور القطاع الخاص في المساهمة في توفير الوحدات السكنية بأسعار مناسبة وتقديم حزمة من الحوافز والتسهيلات اللازمة لذلك.

ودعت قرارات الشورى وزارة الإسكان إلى إعداد برامج إعلامية عن مشروعات الإسكان وزيادة التواصل مع المواطنين لتوسيع نطاق تفاعلهم مع قضايا الإسكان، وأيد المجلس توصية جديدة للجنة على وضع مؤشرات أداء للعرض الإسكاني وتوفير الوحدات السكنية والطلب القدرة على الشراء.

ودعا المجلس المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني إلى التريث في افتتاح المزيد من الكليات المسماة بكليات التميز حتى يتم التأكيد من جودة مخرجاتها ومدى توظيفها للكوادر التدريبية التقنية، كما نبه التدريب التقني على التأكد من فاعلية الإجراءات التي اتخذتها لمعالجة ارتفاع نسب التسرب بين الطلاب المتدربين في برامجها المختلفة وتضمن ذلك تقاريرها المقبلة.

وطالب مجلس الشورى مؤسسة التدريب التقني بالتوسع في البرامج التدريبية لذوي الاحتياجات الخاصة وتطويرها بما يتناسب مع إمكاناتهم وقدراتهم، حيث رأت اللجنة التعليمية أن العناية بذوي الإعاقة وتوفير البرامج التدريبية المناسبة لهم يساعدهم بشكل كبير على الاندماج في المجتمع والتقليل من الآثار، ووافق المجلس على توصية جديدة للجنة التعليمية تطلب من المؤسسة تضمين تقاريرها السنوية نتائج المؤشرات الكمية والنوعية لأدائها، ودعا المؤسسة أيضاً إلى التنسيق مع الجهات الحكومية المختلفة لتطوير برنامج التشغيل الذاتي ليشمل جميع الأجهزة الحكومية لتحقيق قرار مجلس الوزراء الصادر عام 1420.

ودعا التدريب التقني إلى التريث في افتتاح كليات التميز للتأكد من مخرجاتها وتوظيفها للكوادر ووافق المجلس أمس في الجلسة الخمسين التي ستوقف أعمال جلساته بعدها حتى ذي القعدة المقبل، على توصية تأتي تأكيداً على قراره السابق الذي مضى عليه نحو 7 سنوات، وشدد على تطبيق مؤسسة التأمينات الاجتماعية لبرنامج إسكان لموظفي القطاع الخاص السعودي مماثل لبرنامج «مساكن» في المؤسسة العامة للتقاعد» وأقر توصية أخرى تدعو التأمينات إلى زيادة عدد الوظائف النسوية والاستفادة من شواغرها لهذا الغرض.

وأكد الشورى على قراره السابق الصادر عنه في الرابع عشر من محرم عام 1432 وطالب مؤسسة التأمينات بمعلومات وبيانات تفصيلية عن استثمارها في الخارج بنفس أسلوبها المتبع لاستثماراتها الداخلية استناداً إلى التزامها بالإفصاح عن نشاطها الاستثماري.

منح أعضاء التحقيق والادعاء الصفة القضائية ومساواتهم برواتب ومزايا القضاة إلى ذلك تراجعت اللجنة القضائية في الشورى عن رأيها في عدم منح أعضاء هيئة التحقيق والادعاء العام الصفة القضائية وأقر المجلس أمس الثلاثاء الرجوع إلى رأي هيئة الخبراء على تعديل نظام الهيئة ومنح الصفة القضائية لأعضاء التحقيق والادعاء، كما عادل وظائف أعضاء الهيئة بوظائف القضاة ونص على معاملتهم من حيث الرواتب والبدلات والمكافآت والمزايا معاملة نظرائهم في نظام القضاء ومساواتهم بسن التقاعد، وتعديل سن نهاية خدمة عضو الهيئة وتحديد بسن الخامسة والستين ليكون النص «لمجلس الهيئة تمديد خدمة العضو عند بلوغه سن الخامسة والستين لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد لمدد أخرى مماثلة على ألا تتجاوز في مجموعها خمس سنوات».

تأكيد على تنفيذ «التأمينات» إسكاناً لموظفي «الخاص» السعوديين وزيادة الوظائف النسوية فيها وصوت المجلس بالموافقة على تعديل المواد الثانية والثالثة والرابعة والخامسة والتاسعة والعاشر والثانية عشرة والخامسة عشرة والخامسة والعشرين من نظام هيئة التحقيق والادعاء العام ومن أبرز التعديلات التي وافق عليها المجلس إضافة إلى ماسبق، العقوبات التأديبية المنصوص عليها في المادة الخامسة والعشرين و جدول معادلة وظائف أعضاء الهيئة بوظائف القضاة وفقاً للمادة التاسعة من نظام الهيئة.

إسقاط توصية لدراسة إقراض «التأمينات» 50 مليار ريال على 25 سنة وحسب جدول معادلة وظائف هيئة التحقيق بوظائف القضاة الذي حصلت عليه «الرياض» فيعدل رئيس دوائر تحقيق وادعاء برئيس محكمة استئناف، ومدعي الاستئناف بقاضي الاستئناف، ورئيس تحقيق وادعاء دائرة (أ) برئيس محكمة (أ)، ورئيس تحقيق وادعاء دائرة (ب) برئيس محكمة (ب)، ووكيل رئيس دائرة تحقيق وادعاء (أ) بوكيل محكمة (أ)، ووكيل رئيس دائرة تحقيق وادعاء (ب) بوكيل محكمة (ب)، ومحقق (أ) و(ب) و(ج) بقاض على نفس الدرجات، وملازم تحقيق بملازم قضائي.

وكان المجلس قد رفض عددا من التوصيات الإضافية على تقارير مؤسسة التدريب التقني والتأمينات الاجتماعية ومن ذلك توصية تنص على «دراسة إقراض «التأمينات» مبلغ 50 مليار قرض حسن من الدولة على مدى 25 سنة» لرئيس لجنة الاقتصاد صالح الحصيني.



## يؤيدون "القاعدة" ومعتقداتها الداعية لإثارة الطائفية والقتال في

### مناطق الصراع

## السجن ل 3 متهمين شاركوا في "اعتصامات بريدة" من

## سنتين إلى 4 أعوام

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 27 شعبان 1435هـ - 25 يونيو 2014م  
<http://www.alriyadh.com/947142>

الرياض - مبارك العكاش

أدانت المحكمة الجزائرية المتخصصة بمقرها الصيفي في محافظة جدة 3 متهمين بتأييد تنظيم القاعدة الإرهابي والمشاركة في اعتصامات للمطالبة بإطلاق سراح موقوفين في قضايا أمنية بمدينة بريدة، وقررت سجنهم من سنتين إلى 4 أعوام ومنعهم من السفر لمدة خمس سنوات.

وجاء في حثيات الحكم، إدانة المتهم الأول بالتخطيط والتحريض والمشاركة في المسيرات المطالبة بإطلاق الموقوفين على قضايا أمنية في مدينة بريدة ووضعه لاقفة على جسر طريق الملك فهد ببريدة مكتوب عليها (فكوا العاني) والدعوة لإحضار النساء والأطفال في المظاهرات أمام سجن الطرفية بالقصيم، وتواصله أثناء الاعتصام مع وكالات الأنباء العالمية والمنظمات الحقوقية خارج المملكة وتزويدهم بمعلومات غير صحيحة، وتأييده لتنظيم القاعدة في جزئية محاربتهم للكفار والمحتلين وإعداده وتخزينه وإرساله ما من شأنه المساس بالنظام العام عن طريق موقع التواصل الاجتماعي (تويتر)، وحكم عليه بالحبس 4 سنوات اعتباراً من تاريخ إيقافه، مع وقف تنفيذ عقوبة السجن مدة سنتين نظراً لظروفه الصحية، ومنعه من السفر خارج البلاد خمس سنوات.

تخفيف الحكم على مدانين أحدهما لصغر سنه والآخر لظروفه الصحية

وقرر قاضي الجلسة الحكم غيابياً على المدعى عليه الثاني بالسجن لمدة سنتين ومنعه من السفر خمس سنوات إثر إدانته بتأييد تنظيم القاعدة في قتالهم ضد الأمريكان وإثارة الفتنة الطائفية، واشتراكه في عدد من المسيرات المطالبة بالإفراج عن الموقوفين في قضايا أمنية، والمشاركة في الاعتصام أمام سجن الطرفية، والتواصل مع إحدى وسائل الإعلام الأجنبية وتزويدها بمعلومات غير صحيحة، وتخزينه لما من شأنه المساس بالنظام العام عن طريق (تويتر).

أما المتهم الثالث فقد حكمت المحكمة عليه بالسجن 3 أعوام وستة أشهر مع وقف تنفيذ سنة وتسعة أشهر نظراً لصغر سنه ونشأته يتيم الأب مما جعله عرضة للتغريب، وأدين المدعى عليه بتأثره بالفكر القتالي وسعيه للخروج إلى أماكن الصراع للمشاركة في القتال الدائر هناك، والمشاركة في عدد من المسيرات المطالبة بالإفراج عن موقوفين، والمشاركة في الاعتصام الذي أقيم أمام سجن الطرفية، وتخزينه لما من شأنه المساس بالنظام العام، وشراؤه سلاح رشاش بدون ترخيص، وتقرر منعه من السفر خارج البلاد خمس سنوات.

وبتلاوة الحكم على أطراف القضية قرر المدعى عليه الأول اعتراضه على الحكم بدون لائحة اعتراضية مكتفياً بما قدمه أثناء المحاكمة. فيما، اعترض أيضاً كل من المدعي العام والمتهم الثالث بلائحة اعتراضية، وعليه أمرت المحكمة بتسليمهما نسخة من الحكم لتقديم الاعتراض بموجبه خلال ثلاثين يوماً اعتباراً من تاريخ الحكم، كما سيتم تسليم المدعى عليه الثاني نسخة من الحكم.

## منع محمد العريفي من دخول بريطانيا

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 27 شعبان 1435هـ - 25 يونيو 2014م

<http://www.alriyadh.com/947067>

متابعة - الرياض :

أعلنت وزارة الداخلية البريطانية عن منع الشيخ محمد العريفي من دخول بريطانيا، وذكرت في تصريح أن الحكومة لا تمنع أي شخص من دخول أراضيها، إلا إذا كان وجودهم يمثل تهديداً للمجتمع البريطاني. وأكدت الداخلية البريطانية بأنها ترحب بجميع الزوار ولكن ليس هؤلاء الذين يمثلون تهديداً للقيم الإنسانية المشتركة بين الشعوب، وكانت صحيفة "ديلي ميل" البريطانية قد اتهمت العريفي بلعب دور في تجنيد وتحريض مسلمي بريطانيا وحثهم على القتال في سورية.



## الرئيس اليمني يوجه بإنهاء قضية المختطف السعودي

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 27 شعبان 1435هـ - 25 يونيو 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140625/Con20140625708391.htm>

محمد طالبي (أبها)

وجه الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي في اتصال هاتفي مع محافظ مأرب اليمنية سلطان العرادة، بإنهاء قضية المختطف السعودي عايض جبران المشعلي القحطاني، الذي اختطف قبل أيام على يد أفراد إحدى القبائل اليمنية أثناء ذهابه للعاصمة صنعاء، لحضور مناسبة اجتماعية، حيث كان بضيافة أحد مكفوليه. وأوضح سلطان بن ناصر بن بطيحان المسردي (أحد أقرباء المختطف)، أن محافظ مأرب سلطان العرادة أكد له توجيهات الرئيس اليمني عبدربه منصور بإنهاء قضية المختطف «عايض القحطاني»، وذلك خلال اتصال هاتفي جمع بينهما. وأشار المسردي إلى أن المحافظ بين له أنه استلم البارحة الأولى من الجيش اليمني عددا من السيارات وبعضا من مطالب الخاطفين تمهيدا لتسليمهم لها كاملة، وفي حال اكتمالها خلال الساعات القادمة سيفرج عن المختطف السعودي.

## السجن عاما وغرامة 50 ألف ريال على المعتدين .. د. المنيف: نظام الحماية تضمن الدخول لمواقع الإيذاء وإيواء المعتدى عليهم

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 27 شعبان 1435 هـ - 25 يونيو 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140625/Con20140625708416.htm>

نواف عافت (الرياض)

أكدت المدير التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الوطني الدكتورة مها المنيف أن نظام الحماية من الإيذاء تضمن العديد من المواد التي تكفل تقديم الرعاية الصحية اللازمة ومنع استمرار وتكرار الإيذاء والعلاج النفسي والتأهيل الاجتماعي وتأمين الإيواء للمعتدى عليهم، مع التدخل العاجل في حالات العنف من خلال الدخول إلى الموقع الذي شهد واقعة الإيذاء بالاستعانة بالجهات الأمنية إذا تطلب الأمر.

وأضافت: أقر النظام عقوبة السجن بمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة أو غرامة لا تقل عن خمسة آلاف ريال ولا تزيد على خمسين ألف ريال لجميع أفعال الإيذاء المذكورة، مشيرة إلى أن العقوبات تم إقرارها لعدم وجود عقوبات لحالات الإيذاء التي لا يعالجها نظام الإجراءات الجزائية ولا يجرم عليها. وقالت في حوارها مع (عكاظ) إن صدور نظام الحماية من الإيذاء يأتي استجابة للدعوات المتكررة من قبل المختصين والمجتمع ككل لوضع نظام يعاقب على كافة أشكال العنف الأسري وأيضا استجابة للمتطلبات والمعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان، حيث ترتب على انضمام المملكة للعديد من الاتفاقيات الدولية. فإلى نص الحوار:

• ما طبيعة البرنامج وكيف يخدم نظام الحماية من الإيذاء؟

- يهدف البرنامج بشكل أساسي إلى الوقاية من العنف الأسري من خلال التدريب والتوعية وتعزيز الشراكة والتضامن مع القطاعات الحكومية والجمعيات الأهلية والخيرية المعنية لتوحيد الجهود الوطنية المشتركة لرفع الوعي المجتمعي أفرادا ومؤسسات بأضرار العنف الأسري وتأثيراته السلبية على المجتمع على المدى البعيد.

وبالتالي فإن البرنامج بجميع خدماته المتعلقة بأمان الأسرة وصحة أفرادها يخدم نظام الحماية من الإيذاء ومما ساهم في تسهيل عمل البرنامج أخذ القرارات عن طريق مجلسه الممثل بأعضاء من جميع القطاعات المعنية وهي: وزارة الشؤون الاجتماعية، الداخلية، التربية والتعليم، العدل، الصحة ومجلس الشورى وبعض الجمعيات الأهلية، الأمر الذي سهل التعاون بين جميع هذه الجهات في وضع اللوائح التنفيذية والإجرائية للنظام.

• كيف تقيمون فعالية نظام الحماية من الإيذاء؟

- يعتبر هذا النظام نقلة نوعية فيما يتعلق بمجال الحماية من العنف والإيذاء في المملكة ويأتي داعما ومؤيدا لكافة الجهود المبذولة من الجهات ذات العلاقة في المملكة، حيث يقدم النظام المساعدة والمعالجة والرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية اللازمة وقبل ذلك بث التوعية بين أفراد المجتمع حول الإيذاء والآثار المترتبة عليه.

ولم يغفل النظام إجراءات الوقاية من العنف قبل حدوثه من خلال التوعية ونشر ثقافة الأمان الأسري، وبما أن النظام يعد حديثا نوعا ما فإن السنوات المقبلة سوف تشهد عددا من التغييرات الإيجابية في إجراءات الحماية والتحسين سيكون تدريجيا.

• ما هي النقاط الأساسية بالنظام؟

- يرتكز النظام على التعريف بالإيذاء ويتضمن العديد من المواد، وركزت الخطوة الأولى على التعامل مع حالات العنف والإيذاء، ألا وهي التبليغ، ولو أن النظام قد حمل جميع أفراد المجتمع مسؤولية التبليغ من باب المسؤولية الاجتماعية، لكنه لم يلزمهم، ومع هذا ألزم النظام أي موظف عام (مدني - عسكري) أو عامل في القطاع الأهلي اطلع على حالة إيذاء بحكم

عمله- مسؤولية إبلاغ جهة العمل فوراً التي عليها إبلاغ الجهة المختصة فور العلم بها. وأكد النظام على حماية المبلغ بعدم الإفصاح عن هويته وكذلك أكد على سرية المعلومات. أما المادة السادسة فركزت على إعفاء المبلغ حسن النية من المسؤولية إذا تبين أن الحالة المبلغ عنها ليست حالة إيذاء.

• وما أبرز الإجراءات المتخذة بعد التبليغ عن حالات الإيذاء؟

- يركز الجزء الثاني من النظام على إجراءات الحماية بعد التبليغ وهي الاستجابة والتدخل، وتتلخص في المواد من السابعة وحتى الثانية عشرة، مثل: اتخاذ الإجراءات في تقديم الرعاية الصحية اللازمة ومنع استمرار وتكرار الإيذاء والعلاج النفسي والتأهيل الاجتماعي وتأمين الإيواء وغيرها من إجراءات واضحة وجيدة للحماية الاجتماعية، حتى أن المادة التاسعة ركزت على التدخل العاجل في حالات العنف والدخول إلى المكان الذي حدثت به واقعة الإيذاء والاستعانة بالجهات الأمنية إذا تطلب الأمر ذلك وبالتالي تمكين فريق الحماية التابع للشؤون الاجتماعية من أخذ قرار بهذه القوة والجرأة.

• ماذا عن العقوبات المترتبة على حالات الإيذاء؟

- أقر النظام عقوبة السجن بمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة أو غرامة لا تقل عن خمسة آلاف ريال ولا تزيد على خمسين ألف ريال لجميع أفعال الإيذاء المذكورة بالنظام، أو بإحدى هاتين العقوبتين، وفي حالة تكرار الاعتداء تضاعف العقوبة. كل هذا مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد مقررة شرعاً أو نظاماً. هذه العقوبات تم تقريرها لعدم وجود عقوبات لحالات الإيذاء التي لا يعالجها نظام الإجراءات الجزائية ولا يجرم عليها.

ونتمنى أن تجمع هذه الغرامات أو المبالغ بهدف علاج المشكلة وتحسين الخدمات الخاصة والموجهة للمعنفين وليس الضحايا فقط. وتركز المواد الأخيرة، مثل المادة الخامسة عشرة، على برامج الوقاية ونشر ثقافة الأمن الأسري والوعي المجتمعي بالقضية ونصت على التزام الجهات ذات العلاقة باتخاذ جميع التدابير الوقائية والتوعوية المناسبة للحماية من الإيذاء.

• ما هو الدور الذي يقع على عاتق الجهات المسؤولة عن ظاهرة العنف الأسري؟

- صنفت منظمة الصحة العالمية مشكلة العنف الأسري كمشكلة صحة عامة، وبالتالي هي ليست مشكلة اجتماعية أو أسرية بحتة، لذا يجب على جميع الجهات التعاون لحل هذه المشكلة. وبهذا الصدد أود أن أؤكد دور القطاع الصحي، خاصة بعد أن أكد اجتماع الجمعية العمومية الـ67 لمنظمة الصحة العالمية على ضرورة تعزيز دور القطاع الصحي في التعامل مع الضحايا من النساء والأطفال.

• هل تعتقد أن مواد نظام الحماية من الإيذاء كافية لمواجهة ظاهرة العنف الأسري؟

- من وجهة نظري أن هذا النظام جاء ليعطي فرصة لإعادة ثقافة الأمان الأسري، فقد أتى شاملاً لحقوق كافة الأطراف (المعتدي والمعتدى عليه) سواء كانوا من الأطفال أو البالغين، حيث يوفر لكل منهم ما يحتاج من الحماية والرعاية والوقاية والعلاج وأيضاً العقاب، ولكن الآن ما يضمن لنا فعالية النظام الكاملة هو تعاون الجهات ذات العلاقة في تفعيل وتطبيق المواد واتخاذ جميع التدابير المناسبة للحماية من الإيذاء من خلال عمل لوائح وإجراءات تنفيذية صارمة.

• كيف سيتم تفعيل هذا النظام؟

- يهدف البرنامج من خلال أقسامه المتعددة إلى تقديم الخدمات المجتمعية والتوعوية وذلك عن طريق القيام بدور جوهري في التأثير في أنظمة وتشريعات المملكة التي تتعلق بأمان الأسرة، وأيضاً إلى رفع وعي المجتمع السعودي عامة والشباب بشكل خاص بمخاطر العنف الأسري وإيذاء الأطفال وتقديم خدمات اجتماعية غير مباشرة لحماية ضحايا العنف الأسري وكذلك مناصرة حقوق المرأة والطفل في المجتمع السعودي وتوفير التدريب والتطوير لزيادة المعرفة وصقل مهارات المهنيين المتعاملين مع حالات إيذاء الأطفال والعنف الأسري من خلال التأكد من تقديم برامج تدريبية ذات فعالية في مجال العنف الأسري، وتعزيز التعاون بين برنامج الأمان الأسري الوطني والشركاء المحليين والعالميين، وتطوير المهنيين المتعاملين مع قضايا إيذاء الأطفال والعنف الأسري من كوادر صحية واجتماعية وأمنية وقضائية باستخدام أفضل الأساليب التدريبية في الدورات المقدمة من البرنامج ويرعى مركز التميز والأبحاث بالبرنامج الدراسات والبحوث العلمية في مجال الوقاية والتصدي للعنف الأسري وذلك من خلال تحديد أولويات الدراسات والبحوث في مجال الوقاية والتصدي للعنف الأسري، وتطوير شراكات مع أكاديميين ومؤسسات محلية ومنظمات دولية تعنى بالأبحاث وتقديم الدعم اللازم لهم، وتقديم الدعم الأكاديمي والمعرفي لطلاب الدراسات العليا والباحثين بشكل عام، أما خط مساندة الطفل (116111) فهو يعد أحد المشاريع الوطنية التي نفخر بها لما يحققه من مساندة ودعم للأطفال دون سن الثامنة عشرة ممن يتعرضون لسوء المعاملة أو الإهمال أو مشاكل قد تؤثر على نموهم ونمائهم، ويهدف الخط إلى تقديم خدمات استشارية مجانية.

## دعت لـ "مبادرة وطنية" .. وقالت: لا تتركوا أطفالكم بمفردهم مع

### السائق

## "العسيري": 90% من المتحرشين بالأطفال معروفون

### والحل "الثقافة الجنسية"

المصدر: جريدة سبق الأربعاء 27 شعبان 1435 هـ - 25 يونيو 2014م

<http://sabq.org/gpegde>

سبق- أبها:

حَدّرت الأستاذة بقسم رياض الأطفال بجامعة الملك خالد، ريم العسيري، الآباء والأمهات من ترك الأطفال بمفردهم مع السائق؛ كاشفة أن هذا الأمر يُعرّضهم للخطر واحتمالية تعرضهم للتحرش، أو الاعتداء من قِبَل السائق الأجنبي؛ مؤكدة أن هذه الظاهرة أنتجها انتشار الإباحية؛ داعية لتدريس الثقافة الجنسية وإطلاق مبادرة وطنية للقضاء على المشكلة وتحجيمها. وأشارت -خلال محاضرة لها ضمن أحد أنشطة جامعة الملك خالد- أن الدراسات تؤكد أن 90% من حالات التحرش تكون من أشخاص معروفين من قِبَل العائلة؛ لافتة إلى أن النسبة الصادرة من مركز الأمير جلوي بن مساعد لتنمية الطفل للتحرش الجنسي بالسعودية، والتي تبلغ 22.5% ؛ أي واحداً من كل أربعة أطفال تُعرّض للتحرش، تُعدّ مؤشراً خطيراً، ودليلاً على أن التحرش أصبح ظاهرة.

وذكرت "العسيري" أن قضية التحرش بالأطفال من القضايا الحساسة بالمجتمع؛ مؤكدة أن الدراسات والأبحاث في هذا الموضوع قليلة جداً لقلّة عيّنة الدراسة، أو لعدم إتاحة المعلومات أو سرّيّتها؛ مضيفة أن بعض الدراسات رصدت التحرش من ضمن وسائل الإيذاء الجسدي أو النفسي للمعتدي".

وأوضحت أن المجتمع يحتاج إلى التوعية بشكل أكبر كنشر الوعي؛ حيث يجب أن يكون بطرق ووسائل تُسهّل على الأهل إيصال معنى التحرش، والحماية الشخصية للطفل.

وقالت: "الحساسية هذا الموضوع، وتأثيره على حياة الطفل المستقبلية سواء في نموه النفسي واتزانه العاطفي، أو علاقته المستقبلية، وحتى لتأثيرها على نموه الانفعالي، ونظرتة لذاته، نحتاج إلى مبادرة وطنية تشمل المدارس في كل المملكة تقدم توعية للجميع".

وكشفت أن من أهم أسباب انتشار التحرش بالأطفال، انتشار الإباحية بجميع أشكالها، مع انحلال القيم، وتعدد طرق الاتصال التي قد تُعرّض الطفل للتحرش؛ مشيرة إلى أن الطفل قد يتعرض للتحرش اللفظي، وهو يتحاور أو يلعب لعبة تفاعلية على الإنترنت؛ معتبرة أن وسائل الاتصال ساهمت في لفت أنظار المربين لتلك الظاهرة.

وبيّنت "العسيري" أنها مع تدريس مادة الثقافة الجنسية؛ بشرط أن توضع ضمن مادة التربية الأسرية؛ حتى يتقبل المجتمع موضوع التنقيف الجنسي، وقالت: "تدريس التنقيف الجنسي يُسهم في تعليم الفرد حماية نفسه في الحياة العامة، وتعلّمه كيف يتعامل مع العالم الافتراضي".

ولفتت إلى أن الطفل ليس وحده من يتعرض للتحرش؛ بل حتى المرأة، والأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة؛ معتبرة أن ثقافة التسامح ساهمت في انتشاره.

واستكملت: "قسم رياض الأطفال بجامعة الملك خالد، حريص على نشر الوعي حول ذلك الموضوع انطلاقاً من أهميته، ولالتزام القسم بخدمة الأطفال، والتزام منسوبات القسم الأخلاقي والمهني نحو الموضوعات الهامة للأطفال؛ خصوصاً مع

وجود بعض أعضاء القسم المنتمين لبرنامج الأمان الأسري الذي أطلق مبادرة تمكين الطفل؛ موضحة أن القسم قام بتنظيم دورة باسم "حماية أطفالنا من التحرش"؛ حيث أتيح من خلالها المجال للجميع لحضورها".  
وشددت على أهمية قرب الأهل من الأطفال ووجود الثقة بينهم، والتعاهد على عدم إخفاء الأسرار؛ معتبرة أن علاقة الأهل بالأطفال تنجح عندما تكون في جو أسري صحي بعيداً عن العقاب القاسي أو الإهمال، وأن تلك العلاقة تُسهم في حماية الأهل لأطفالهم من التحرش.  
ونوّهت إلى ضرورة تعليم الأهل للطفل بعض القواعد الحياتية، والتنقيف الجنسي المبكر، وتوضيح معاني اللامسة الآمنة، وغير الآمنة، والأماكن المسموح للغير بلمسها وغير المسموح بها.  
واختتمت "العسيري" حديثها بقولها "نحتاج إلى مبادرات مجتمعية أكثر مسؤولة بالنهوض بالطفل، في ظل عدم وجود أي جمعية تعتني بالأطفال العاديين في المنطقة".



## بحجة عدم توفر مخصصات مالية معتمدة للوظائف المتعاقد عليها "بلدية ينبع" تفصل 54 موظفاً على بند الأجور عيّنوا قبل 3

### شهور

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 27 شعبان 1435 هـ - 25 يونيو 2014 م

<http://sabq.org/Etegde>

اجد الرفاعي- سبق- ينبع:  
تفاجأ 54 موظفاً على بند الأجور ببلدية ينبع تم تعيينهم قبل ثلاثة شهور تقريباً، بإبلاغهم بطي قيدهم من قبل أحد المسؤولين ببلدية ينبع. وتجمع عدد من الموظفين أمام بوابة بلدية ينبع من أجل الالتقاء بالمسؤولين ومعرفة مصيرهم، إلا أن رئيس بلدية ينبع كان موجوداً في جدة اليوم الثلاثاء.  
وجرت محاولة لإقناعهم بأن هناك عدداً من الحلول التي تعمل البلدية عليها حالياً من أجل استيعابهم للعمل مرة أخرى، وأن قرارات طي قيدهم تم الانتهاء منها وسيتم توزيعها عليهم إلا أن الموظفين رفضوا ذلك، وطالبوا بحصولهم على المبالغ والرواتب الشهرية التي لم يستلموا منها شيئاً منذ توقيعهم العقود حتى الآن.  
وبالتفاصيل قامت بلدية ينبع اليوم بفصل ما يقارب 54 موظفاً فصل جماعي وذلك بحجة عدم توفر مخصصات مالية معتمدة للوظائف التي تم التعاقد عليها أخيراً مما تسبب إلى اتخاذ قرار فصلهم لكيلا تتراكم عليهم المبالغ المالية الخاصة برواتبهم، التي لم تعتمد في ذلك الوقت فقامت البلدية بفصلهم لمحاولة معالجة هذه المشكلة، مع العلم وجود أشخاص آخرين لم يتم فصلهم وتم التعاقد معهم في الوقت ذاته ليتضح ذلك أن الوظائف التي اعتمدت تم توفير اعتمادات لبعضها ولم يتم توفير لبقية الأشخاص الذين تم فصلهم أخيراً.  
وأوضح رئيس بلدية ينبع الدكتور حاتم طه، أن العمال الباقين في أعمالهم يتجاوز خمسة وتسعين شاباً وذلك خلاف المطوي قيدهم، كما أوضح أن جميع الرواتب المتأخرة للموظفين الذين تم طي قيدهم سيحصلون عليها خلال فترة قريبة بالكامل، وهناك حزمة من الإجراءات تقوم بها البلدية من أجل إيجاد فرص وظيفية جديدة تفوق عدد المفصولين، وستكون الأولوية لهم من خلال لائحة خاصة، وسيكون هذا الأمر خلال الشهرين والثلاثة شهور المقبلة.  
وأضاف "طه": في الفترة المقبلة من يرغب العمل في المكاتب الاستشارية والمقاولين المتعاقدين مع البلدية فإنهم مستعدون لتوظيف من يحال لهم من البلدية ضمن البرامج والعقود المبرمة معهم.

وفي ختام تصريحه ذكر أن هذا الوضع نتج عن سوء تقدير من قبل القسم المختص في حصر ومتابعة الموظفين فكان الأولى عدم التجاوز وأن يكون التعيين على مراحل لتوثيق كل إجراء واستنفاد كل المتطلبات الإدارية لضمان تطابق من يعين مع المعتمد.



## • ديوان المراقبة: 67 قضية • مال عام • بـ 5.6 مليار ريال أمام • المظالم •

### رصدها على جهات حكومية خلال عام

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 27 شعبان 1435 هـ - 25 يونيو 2014م  
<http://www.al-madina.com/node/540946>

جابر المالكي- الرياض  
كشف ديوان المراقبة العامة عن (67) قضية تتعلق بالمال العام تم رفعها على عدد من الأجهزة الحكومية أمام ديوان المظالم خلال العام الماضي، وتقدر المبالغ الخاصة بتلك القضايا بـ(5.64) مليار ريال.  
وأشار الديوان إلى مشاركته في المرافعة ومتابعة القضايا المرفوعة بناءً على ما قضت به المادة الخامسة من قواعد المرافعات والإجراءات أمام ديوان المظالم الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (190) وتاريخ 1409/11/16 هـ من حق ديوان المراقبة العامة في المشاركة في القضايا الإدارية المنظورة أمام ديوان المظالم.  
وأوضح الديوان أن هناك قضيتين أقيمتا بناءً على ملاحظات الديوان، بالإضافة إلى العديد من القضايا، التي ما زالت منظورة من أعوام سابقة، فيما صدرت أحكام في (30) قضية منها، تفاوتت بين رفض الدعوى وعدم قبول الدعوى والحكم للمدعين ببعض الطلبات.  
وقدم الديوان مذكرات اعتراض على الأحكام التي لم يقتنع بما انتهت إليه وصدرت في غير صالح خزينة الدولة العامة، بالإضافة إلى القيام بالدراسة وإبداء الرأي النظامي لعدد (29) موضوعاً خلال السنة المالية.  
وأكد الديوان أن الهدف من مشاركته في القضايا معالجة المخالفات التي لا تتفق مع الأنظمة والدفاع عن حقوق الخزينة العامة للدولة أمام الجهات القضائية على النحو الذي يكرس دوره في المحافظة على المال العام.  
من جانب آخر اشتكى الديوان من إحالة كثير من الأجهزة الحكومية على ما يبيده الديوان من ملاحظات وما يكشفه من مخالفات إلى الإدارة المخالفة ذاتها للرد عليها مباشرة للديوان دون اطلاع المسؤول الأول على مضمون الرد وأسباب المخالفات، حيث تحاول الإدارة التنفيذية المعنية بكل الوسائل تبرير تلك المخالفات وتأويل الأنظمة والتعليمات لتأييد موقفها والسعي لإطالة أمد البحث من خلال اللجان.  
وتطرق إلى تعدد المكاتبات الأمر الذي يشير إلى عدم اهتمام بعض المسؤولين في الأجهزة التنفيذية بتقارير وملاحظات الديوان وعدم اعتبارها مؤشراً قوياً على بعض الخلل والانحراف، مشيراً إلى أن ذلك يؤدي إلى فقدان الفرصة لمعالجة الملاحظات ووضع حد للمخالفات في الوقت المناسب ومحاسبة المقصرين وفق الأنظمة المرعية.  
وأكد الديوان على أهمية اطلاع المسؤول الأول في الجهاز على ملاحظات والتأكد من اتخاذ الإجراءات المناسبة.

## القرني: «تصحيح العمالة» ساهم في انخفاض نسبة الجريمة .. وجميع الأوقات عندنا «ذروة»

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 27 شعبان 1435 هـ - 25 يونيو 2014 م  
[اضغط هنا](#)

سعد العيني - جدة تصوير - إبراهيم عسيري  
القرني: «تصحيح العمالة» ساهم في انخفاض نسبة الجريمة .. وجميع الأوقات عندنا «ذروة»  
كشف مدير الدوريات الأمنية بمحافظة جدة العميد سعيد بن سالم القرني عن أنه تم الإعداد لحملة إعلامية اجتماعية توعوية لكافة الشرائح ستنتقل مع بداية شهر رمضان الكريم لتوعية الأسر من تشغيل العمالة المخالفة، لا سيما الخادمت، تحت شعار «من أجل سلامتك أخطر تشغيل العمالة المخالفة لنظام الإقامة والعمل».  
وأوضح في تصريح خاص له «المدينة» أن تنظيم الحملة جاء بناء على تسجيل بلاغات عدة عن تعرض عدد من المنازل للسرقة من قبل الخادمت اللاتي لم يكن على كفالة صاحب المنزل الذي تعرض للسرقة.  
وأكد على حرص إدارة دوريات الأمن بمحافظة جدة على سلامة أفراد المجتمع من المخاطر الأمنية والصحية والتي تنطوي وراء تشغيل العمالة المخالفة، خاصة أن العديد من الأسر تبحث عن العمالة المنزلية للعمل لديهم خلال شهر رمضان.  
وأضاف أن الحملة سيتم تنفيذها كرسالة توعوية تبث على لوحات الإعلانات الإلكترونية في الشوارع الرئيسية والتقاطعات الهامة بالمحافظة، إلى جانب توزيع مطويات توعوية على المواطنين والمقيمين في التقاطعات الرئيسية والمولات والمجمعات التجارية بالمحافظة.  
التوعية ب«الواتس أب»  
وأفاد بأنه من ضمن وسائل الحملة، التي ستطلق مطلع رمضان إدخال التوعية عبر خدمة تطبيق «الواتس أب» بهدف الوصول لأكبر شريحة في المجتمع.  
وذكر أنه سيتم بث الرسالة من خلال تجربة تعتبر الأولى وهي عن طريق تطبيق الواتس أب بجانب الرسائل النصية الأمر الذي يساهم بشكل فعال في وصولها لأكبر عدد من المواطنين والمقيمين.  
والمح إلى وجود دعم لا محدود لهذه الحملة من قبل مدير شرطة منطقة مكة المكرمة اللواء عبدالعزيز الصولي ومدير الإدارة العامة لدوريات الأمن اللواء مظلي صالح الصالح ومدير شرطة جدة اللواء عبدالله القحطاني وذلك في سبيل إنجاحها من أجل تحقيق الأهداف المرجوة وتكون نتائجها إيجابية بإذن الله.  
ثمار إيجابية ل«الحملة التصحيحية»  
وأكد أن الحملة التصحيحية التي تقوم بها وزارة الداخلية ضد مخالفي نظام الإقامة والعمل بناء على توجيهات خادم الحرمين الشريفين قد أتت ثمارها الإيجابية بانخفاض معدل الجريمة في المحافظة.  
وبيّن أنه بناء على رصد البلاغات الرسمية التي ترد لغرفة العمليات الخاصة بالدوريات الأمنية، فقد تم تسجيل انخفاض في عدد البلاغات التي ترد إلى غرفة العمليات، قائلا: «هنالك إنخفاض كبير في الجريمة عن السابق»، مؤكداً أنه تحقق العديد من النتائج الإيجابية للحملة التصحيحية أمنياً واقتصادياً واجتماعياً وحتى صحياً وبيئياً.  
تنقيف وتوعية



وأضاف: تفاعلا مع التوجيهات المستمرة لسمو وزير الداخلية والتي تحظى بمتابعة مدير الأمن العام في تفعيل الدور الإجماعي والتوعوي لكافة أجهزتها الأمنية من خلال الملتقيات والمعارض والندوات وما ينشر فيها من مطويات ومجلات ونصائح ارشادية فنحن نركز على الجانب التوعوي لمنع حدوث الجريمة من خلال توعية المجتمع.  
«التواجد الأمني»

ولفت إلى أن الدوريات الأمنية موجودة في جميع أنحاء المحافظة، مشيرا إلى أنه يتم تقسيم المنطقة إلى عدة مربعات ويتم من خلاله توزيع الدوريات الرسمية والسرية داخل هذه المربعات.  
وقال: «جميع الاوقات لدينا تعتبر أوقات ذروة، خاصة الاوقات التي تكون في ساعات الليل الأخيرة فتكون المسؤولية والمهمة بها أكبر، حيث يتم زيادة القوة في داخل كل مربع بناء على مايرد لنا من قسم الدراسات والإحصاء في الدوريات، والذي يعمل على رصد الزيادة في كل مربع بحيث نقوم بتكثيف التواجد الأمني بداخله لمنع وقوع الجريمة». وشدد على أن جميع المواقع في محافظة جدة مهمة وتجد إهتماما في التواجد الأمني سواء للدوريات الرسمية أو الدوريات السرية والتي لا تكون مشاهدة ولكنها موجودة وتعمل، قائلا: «نحن نعمل من خلال فرق أمنية وكل فرقة يكون عملها لـ 6 ساعات في الميدان ولا تقوم الفرقة بإنهاء عملها حتى تكون الفرقة الأخرى بنفس الموقع المخصصة لها».

## من الحياة المهنة : متسول !!

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 27 شعبان 1435 هـ - 25 يونيو 2014م  
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140625/Con20140625708456.htm>

### رشيد بن حويل البيضاني

ذهلت وأنا استمع الى نشرة اخبارية لاحدى الفضائيات السعودية، حيث اعلنت أنه قد تم القبض على 24 الف متسول خلال العام الميلادي المنصرم 2013.

نعم 24 ألفا كانوا يجوبون الشوارع، ويقفون على ابواب المساجد بل وداخلها، يسألون الناس ولهم في ذلك حيل واساليب، تبدأ من ادعاء اصابة، أو بتر عضو من أعضاء الجسد، وتمر بأوراق - الله وحده يعلم مدى ثبوتيتها وصحتها - يزعمون فيها أنهم غارمون، أو هي تقارير طبية، وتنتهي بأخرين يحملون أطفالا تبدو عليهم آثار المرض. لقد أصبح التسول فنا له سبله ووسائله واشكاله، والمتسول (فنان) لانه يؤدي أدوارا تشبه الى حد كبير ما نراه في المسلسلات والافلام، وكلما أتقن المتسول دوره، استطاع أن يقتنع العامة باحتياجه، ويستخرج ما يمكن استخراجه من جيوبهم.

ولو أمعنا النظر في هؤلاء المتسولين، وقمنا بتصنيفهم، سنجدهم حتما مواطنين سعوديين، وآخرين مقيمين، وربما كان الكم الأكبر منهم من المعتمرين والحجاج الذين جاءوا لاداء العمرة والحج وتحقيق مكاسب وكأن العمرة والحج باب وليس هدفا وانما الهدف هو الكسب الممقوت.

الجهات المعنية تتساهل مع المعتمرين والزوار والحجاج، ولكن هذا التساهل في غير موضعه مع من يمتنون ويحترفون التسول، لان الذي يملك تكاليف العمرة، برا أو بحرا أو جوا، لا يمكن أن يكون محتاجا الى درجة التسول، وانما هو جاء الى بلاد الحرمين الشريفين ليمارس مهنته التي تعود عليها في بلاده، وهؤلاء ينبغي ترحيلهم فورا الى بلادهم، ومنعهم من دخول البلاد مرة أخرى.

أما المتسولون من المقيمين في البلاد، أي ممن معهم إقامات رسمية، فلا بد من ترحيلهم كذلك، ومحاسبة من أتى بهم، خاصة أن كثيرا منهم يرتدي ملابس سعودية، ويسيء الى أهل البلد.

والصنف الثالث هم سعوديون وجدوا في التسول فرصة ووسيلة سهلة لا يترزأ الناس وسلب اموالهم، وهؤلاء ينبغي تأديبهم وتغليظ العقوبات عليهم، واستخراج حفيظة نفوس لكل واحد منهم تسجل فيها مهنته: متسول، حتى تلاحقه المذلة بقية حياته وذلك بعد أخذ إقرار عليه مرتين عدم تكرار ذلك، وبالطبع وسط هؤلاء نجد المحتاجين فعلا وهم قلة، يتم التحري عن أحوالهم، وتقديم كافة العون لهم، فتلك مسؤولية الدولة، والله الحمد لدينا مؤسسات حكومية تتولى جمع الزكاة وانفاقها على مستحقيها، بل إن على الدولة أن تقوم بتشغيل من هو قادر على العمل واعادة تأهيل الكثيرين منهم لمواجهة الحياة بشرف، والكسب الحلال.

مطلوب مواجهة هذه الظاهرة بحزم، وهي ليست مسؤولية الحكومة وحسب، فعلى الافراد دور مهم في مواجهتها كذلك، اذ ينبغي علينا عدم تشجيعهم بإعطائهم من أموالنا من لا يستحقه أو حتى معرفة استحقاقه اللهم إنه مثل المحتاج، فهناك من هم أكثر استحقاقا واشد حاجة من هؤلاء، ولكنهم لا يسألون الناس إلحافا.

المواجهة مطلوبة بشتى الوسائل، قبل أن يأتي يوم يصبح فيه التسول وظيفة تعلن عنها الشركات والمؤسسات، بل ربما يتم التعاقد مع متسولين من الدول الشقيقة والصديقة لشغلها.



## خلف الحدث

# عمالتنا تحت لهيب الشمس

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 27 شعبان 1435 هـ - 25 يونيو 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140625/Con20140625708388.htm>

## إبراهيم عقيلي

كنا نشكو سابقا من عدم توفر أنظمة تكفل للجميع حقوقهم وتطور الأداء العام، وتجاوزنا تلك المرحلة إلى مرحلة أخرى وهي الشكوى من عدم تطبيق الأنظمة، وكيفية فرضها على الجميع، وآخرها نظام منع تشغيل العمالة تحت أشعة الشمس، حيث مازالت الكثير من الشركات تدفعهم للعمل في الشوارع رغم لهيب الشمس وحرارتها، رامية بإنسانيتها والأنظمة عرض الحائط، فقد سجلت جولات وزارة العمل تجاوز أكثر من 180 شركة للنظام في أسبوع واحد، مكتفية بفرض غرامات مالية على تلك المخالفات.

ولا نعتقد بأن الغرامة المالية وحدها كفيلة بتطبيق النظام، فقد تكون خسائر بعضها في تطبيق النظام أكبر بكثير من الغرامة المفروضة عليهم، وذلك سيبقى العامل في الشوارع يعمل في درجات حرارة تتجاوز الأربعين، وفي فترة صيام عن أكل وشرب، لذلك ننتظر من الوزارة ما يلي:

أولا: مضاعفة الغرامة المالية لكل من يتجاوز النظام.

ثانيا: التدرج في العقوبات.

ثالثا: إيقاف استقدام العمالة لكل شركة كررت المخالفة.

## حقوق الإنسان في العالم

## المملكة تدين انتهاك إسرائيل المنهج حقوق الإنسان في فلسطين

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 27 شعبان 1435 هـ - 25 يونيو 2014م  
<http://www.alsharq.net.sa/2014/06/25/1167882>

جنيف - واس

استنكرت المملكة قرار الاتحاد الأوروبي وبعض الدول المؤيدة لإسرائيل بالحديث عن حقوق الإنسان في فلسطين المحتلة تحت البند الرابع في مجلس حقوق الإنسان، مما يعكس المحاولات المستمرة لتهميش وتحجيم البند السابع، وما يمثله ذلك من دعوة مفتوحة لسلطات الاحتلال الإسرائيلي للاستمرار في انتهاك القانون الدولي، كما لو كانت محصنة ضده، الأمر الذي يؤكد مع الأسف ازدواجية المعايير عندما يتعلق الأمر بإسرائيل.

وقال مندوب المملكة الدائم لدى الأمم المتحدة فيصل طراد في كلمة ألقاها أمام مجلس حقوق الإنسان بشأن الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة إن معاناة شعبنا الفلسطيني المستمرة من أكثر من 60 عاماً مع الاحتلال الإسرائيلي وانتهاكات حقوق الإنسان ما زالت مستمرة. ومع الأسف لم تكن تلك المعاناة كافية لإقناع الاتحاد الأوروبي وعدد آخر من الدول الغربية بأهمية البند السابع الذي يعني بهذه القضية المهمة.

وأكد أن المملكة لن تقبل بأي حال من الأحوال تهميش هذا البند وعلى الدول التي تحاول تهميشه الامتنثال لواجباتها ومسؤوليتها حسب القوانين الدولية لإنهاء الاحتلال ووضع حد لسياسة الإفلات من العقاب وازدواجية المعايير.

وبيّن أن وفد المملكة يذكر مجدداً المجتمع الدولي بأن تخاذله في إلزام دولة الاحتلال إسرائيل بتنفيذ قرارات الشرعية يعني إعطاء الضوء الأخضر لإسرائيل للاستمرار في بطشها وغيها كونها أصبحت محصنة ضد الالتزام بالقانون الدولي، وهذا أمر ترفضه بلادي وكل الدول المحبة للسلام والعدل.

وقال إن المملكة تدين وتشجب استمرار إسرائيل في الانتهاك المنهج لحقوق الإنسان الفلسطيني، ومواصلة حملة القتل والاعتقالات والاعتداءات وممارسة جميع أنواع القمع والتنكيل والبطش ضد سكان الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، إضافة إلى ما تتعرض له مدينة القدس من حملة عدوانية واستيطانية تنتهك حرمة المقدسات الإسلامية ومحاولة تغيير معالمها. وهو يعد انتهاكاً واضحاً لقرارات الأمم المتحدة وتحدياً سافراً لإرادة المجتمع الدولي، كما أنه يضع العراقيين أمام طريق استئناف المفاوضات وتحقيق السلام في المنطقة.



## كاريكاتير



## اليوم

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء  
27 شعبان 1435 هـ - 25 يونيو  
2014م

[اضغط هنا](#)



## عكاظ

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء  
27 شعبان 1435 هـ - 25 يونيو  
2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140625/Cartoon201406255874.htm>